

مطالب حقوقية بالإفراج عن معتقلات القناطر و غضب لمنع ممارسة السياسة بالجامعات



الثلاثاء 26 أغسطس 2014 12:08 م

طالبت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، بالإفراج الفوري عن الطالبات "المعتقلات" بسجن القناطر على خلفية مشاركتهن في تظاهرات مؤيدة للرئيس محمد مرسي، وكل من تم اعتقاله على خلفية قضايا الرأي، كما طالبت بالتراجع عما وصفته بالأحكام المجحفة الصادرة ضد بعضهن محملة الحكومة مسئولية سلامتهن الصحية، لإضرابهن عن الطعام.

وأدان بيان للشبكة "الانتهاكات التي تعرضت لها الطالبات المعتقلات"، مؤكدة أن اعتقالهن على خلفية قضايا الرأي هو انتهاك سافر لحقوق الإنسان وأن الانتهاكات التي تُمارس ضدهن أثناء احتجازهن تعد مخالفة لكل ما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وأشار البيان إلى أن الطالبات المعتقلات على خلفية قضايا الرأي أعلن عن دخولهن في إضراب مفتوح عن الطعام اعتراضاً على الانتهاكات التي تُمارس ضدهن في أثناء احتجازهن بسجن القناطر والتي تضمنت مجموعة من الاعتداءات الجسدية والنفسية واللفظية من قبَل الجنود في أثناء عملية اعتقالهن، وكذلك احتجازهن مع سجينات الجنايات، مما أسفر عن إصابات بهن، فضلاً عن الاحتجاج ضد الأحكام المُجحفة التي صدرت بالمؤبد لمجموعة من زميلاتهن، طبقاً لما ورد بالبيان.

وفى سياق متصل، طالبت الشبكة، وزير التعليم العالي في حكومة الانقلاب الدكتور السيد عبد الخالق، بالتراجع عن تصريحاته الخاصة بعدم السماح بممارسة أي أجنات سياسية أو نشاط حزبي في الجامعات بالعام الدراسي المُقيل، وطالبته بالسماح للطلاب بممارسة حقهم في المشاركة السياسية التي تعد حقاً مكفولاً للجميع.

وقالت إن مثل هذا التصريح يُعتبر نوعاً من أنواع تفويض المشاركة السياسية للطلاب وانتهاكاً واضحاً لحرية الرأي والتعبير.

وأشار البيان إلى تصريحات الوزير التي أدلى بها خلال اجتماع المجلس الأعلى لثئون التعليم والطلاب بالمجلس الأعلى للجامعات وتأكيداته بأنه لن يسمح بممارسة أي نشاطات سياسية أو حزبية داخل الجامعة في العام الدراسي المُقيل وتشديده على حفظ أمن الجامعات.